

النظام القانوني للرقابة الداخلية في البنوك التجارية

م. د. إبراهيم محي شهاب
كلية القانون، جامعة بلاد الرافدين، ديالى، 32001، العراق.
ibraheemm@bauc14.edu.iq

الملخص

تعد البنوك التجارية من المؤسسات المهمة والتي تستند عليها أغلب اقتصاديات الدول على اعتبار أن البنوك وحدات فعالة تساهم في عمليات التنمية وتطوير الاقتصاد وإنعاشه وذلك من خلال السعي إلى تحقيق أهداف محددة باستخدام أساليب متطورة وإجراءات مصرفية سلسلة عن طريق الاستعانة بالموارد المالية والبشرية، وبذلك يمكن للبنك من الاستمرار أطول مدة ممكنة وبوسائل وطرق أنجح وذلك من خلال ابتكار أنظمة وطرق تساعد في استمرارية عمل البنك وبالتالي بإمكانه التصدي لجمع الأخطار وتقاديبها ومن بين هذه الأنظمة نظام الرقابة الداخلية التي تعد من أهم الأدوات التي تساهم في تحسين عمل البنوك التجارية والتي يمكن من خلالها اكتشاف مواطن الضعف والمخاطر وبالتالي الوقوف على أسبابها ومحاولة معالجتها حتى لا تعمل على عرقلة وإعاقة نشاط البنوك وذلك من خلال إتباع إجراءات صحيحة ومناسبة.

الكلمات المفتاحية: بنوك تجارية، موارد مالية، نظام الرقابة، إجراءات مصرفية، مؤسسات.

Legal System of Internal Control in Commercial Banks

Lect. Dr. Ibrahim Mohi Shehab

College of Law, University of Bilad Alrafidain, Diyala, 32001, Iraq.

ibraheemm@bauc14.edu.iq

Abstract

Commercial banks are considered one of the important institutions on which most countries' economies are based, given that banks are effective units that contribute to development processes and developing and reviving the economy by seeking to achieve specific goals using advanced methods and smooth banking procedures by using financial and human resources. This enables the bank to continue for the longest possible period and with the most successful means and methods, by innovating systems and methods that help in the continuity of the bank's work and thus it can confront and avoid risks. Among these systems is the internal control system, which is one of the most important tools that contribute to improving the work of commercial banks and through which weaknesses can be discovered. And risks, and thus identify their causes and try to address them so that they do not obstruct and impede the activity of banks, by following correct and appropriate procedures.

Keywords: Commercial Banks, Financial Resources, Controlling System, Banking Procedures, Institutions.

المقدمة

أن العالم اليوم شهد أزمات كبيرة تتميز بتداعياتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية الخطيرة على جميع المستويات وقد تمثلت تلك التداعيات بأشكال عديدة أهمها انعدام السيولة لعدد كبير من الشركات والمؤسسات خاصة البنوك الكبيرة في العالم حيث أنها تعتبر الوسيط والمحرك الرئيس لمختلف القطاعات الاقتصادية ولعل من أهم العوامل التي تقف وراء تلك الأزمة ضعف أو انعدام الرقابة على العمليات المصرفية داخل البنوك. حيث أن نجاح وتفوق النظام الاقتصادي في الفترة الراهنة مقيد بمدى فاعلية ونجاح جهاز الدولة المصرفي وإمكانيته وقدرته على تجميع الزائد من الدخل لمختلف القطاعات والاستخدام الآلي المتنوع للأعمال المصرفية الذي أصبح محل تنافس بين البنوك، لذلك كان لزاماً على كل تلك المؤسسات ومن أجل تجاوز المشاكل التي تعاني منها خاصة التي تعاني منها الأجهزة المصرفية من العمل على إصلاح النظام المصرفي بحالة من دور في مرحلة الانتقال من الاقتصاد المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق ولا يتم ذلك إلا من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية بشكل جدي في تلك البنوك حيث أنها تعتبر بمثابة وظيفة مستمرة ودائمة لا بد من القيام بها في جميع مجالات النشاط الإنساني، من حيث أنها تعتبر من الانظمة الجيدة لضبط الأداء بالإضافة إلى ضمان تحقيق الأهداف المطلوبة، ونتيجة تطور حجم المشاريع الاقتصادية زاد الاهتمام الإداري بنظام الرقابة الداخلية لكي يتمتع نظام المعلومات بخصائص المصادقية والسلامة عن طريق ادخال الأدوات والوسائل التي تساعد على الرقابة وهذا ما تحتاجه المؤسسات المالية والمصرفية في جميع الدول بهدف تأهيلها والنهوض بها إلى الأفضل للتجاوب والتفاعل مع التغيرات المختلفة التي تتميز بها البيئة الحالية، ويعتبر النظام المذكور من الضمانات التي من الممكن ان تساعد على التحكم في المؤسسة وذلك لتحقيق هدف ضمان الحماية ومحاولة الإبقاء على الأصول وجودة المعلومات وتطبيق طرف وإجراءات نشاطات المؤسسة بهدف الإبقاء على استمرار تلك العناصر، كما أن الرقابة الداخلية تحوي على مجموعة أنظمة الرقابة المالية الموضوعية، من جانب المديرية بهدف القدرة على تمشية أعمال المؤسسة بسبل منظمة وفعالة وأحترام السياسات والبرامج وحماية الأصول، وقدر المستطاع ضمان صحة ودقة المعلومات المسجلة، ولأجل الإحاطة بموضوع البحث بشكل مفصل سوف يتم تناوله في مطلبين وسنتطرق في المطلب الأول إلى ماهية الرقابة الداخلية وفي الثاني مقومات الرقابة الداخلية ودور البنك المركزي في الرقابة على البنوك.

أولاً: مشكلة البحث

كيف يمكن لنظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية من تحقيق الأهداف المطلوبة التي يطمح البنك إلى تحقيقها من أجل العمل بسلاسة والاستمرار أطول مدة ممكنة في العمل واكتشاف مواطن الضعف والمخاطر والتصدي لها وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- 1- ما هو دور الرقابة الداخلية في البنوك التجارية من الناحية القانونية.
- 2- ما هي الطرق والوسائل التي تساعد في استمرار أعمال البنك بما يتلاءم مع احكام القانون.
- 3- ما هي الأدوات القانونية التي تساهم في تحسين عمل البنوك التجارية.

ثانياً: أهداف البحث

- بناء على ما تقدم في مشكلة البحث وأسئلته السابقة تشكلت مجموعة من الأهداف والغايات التي يمكن أن تسهم في توضيح هذه الأهداف:-
- 1- تعريف الرقابة الداخلية.
 - 2- الإطار القانوني للرقابة الداخلية.
 - 3- لمحة عن هيكل البنك المركزي العراقي.

ثالثاً: أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من خلال أهمية البنوك التجارية التي تركز عليها اقتصاديات أغلب الدول على اعتبارات البنك هو الوحدة الفعالة المساهمة في عملية التنمية والتطور الاقتصادي.

رابعاً: منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي.

خامساً: خطة البحث

سيتناول موضوع البحث من خلال مبحثين ويقسم كل مبحث إلى مطلبين وعلى النحو التالي:

■ المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية:

– **المطلب الأول:** تعريف الرقابة الداخلية وأهميتها وأهدافها.

– **المطلب الثاني:** خصائص نظام الرقابة الداخلية.

■ المبحث الثاني: مقومات الرقابة الداخلية ودور البنك المركزي في الرقابة على البنوك التجارية:

– **المطلب الأول:** مقومات نظام الرقابة الداخلية.

– **المطلب الثاني:** دور البنك المركزي في الرقابة على البنوك التجارية.

المبحث الأول

ماهية الرقابة الداخلية

تمثل الرقابة اعلاء العمليات المنظمة التي تتعلق بالتحقق من اكتمال الأنشطة وإتمامها والالتزام بالأعمال التي تم التخطيط لها مسبقاً في المنظمة وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق الغايات التنظيمية وأن هذه الوظيفة تستلزم على المدراء تحديد وتعيين معايير الأداء المناسبة وبالتالي إجراء عمليات المقارنة بين الأداء الفعلي والمعايير التي سبق وتم تحديدها ثم العمل على اتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الوقوف على الانحراف والمشكلات والعقبات التي تعيق وتُحد من عملية استمرار عمليات التنفيذ.

وفي الغالب نجد أن الرقابة تشير إلى مجموعة الأنشطة المرتبطة بوضع المعايير الرقابية والتي تعني بقياس الأداء ونتائج عملية تنفيذ الخطط والأعمال بشكل مستمر من أجل التأكد من أن تلك الأنشطة تسير طبقاً لما قد خطط لها، ومن ثم التعرف على الانحرافات واتخاذ ما يمكن من الإجراءات التصحيحية بتكلفة مناسبة ووقت مناسب، وسوف يتم تناول هذا المطلب بفرعين نتكلم في الأول عن تعريف الرقابة الداخلية وأهميتها وأهدافها وفي الثاني خصائص نظام الرقابة الداخلية وكما يلي:

المطلب الأول

تعريف الرقابة الداخلية وأهميتها وأهدافها

أن نظام الرقابة يلعب دوراً بارزاً جداً ومهما في أي منشأة لما يحتويه ويتضمنه من "أهداف أساسية"، لذلك نجد هناك الكثير من التعاريف والمفاهيم التي تناولت موضوع الرقابة الداخلية والتي يمكن اعتمادها والأخذ بها.

الفرع الأول: تعريف الرقابة الداخلية:

تسعى أغلب إدارات القطاع الخاص أو العام إلى استعمال أنجح السبل وأفضلها كي تثبت من خلالها كفاءتها بالعمل، ويتطلب من هذه الإدارات أن تبذل قصارى جهدها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والمزيد من النجاح مما يستدعي الحاجة إلى بناء وامتلاك نظام رقابة داخلية من أجل السيطرة على العمليات المؤسسية وتوجيهها نحو المسار الصحيح.

وتعرف الرقابة في اللغة: بأنها "رصد الشيء من أجل دراسته والمحافظة عليه، فقد ورد في لسان العرب أن الرقابة هو الحافظ الذي لا يمكن أن يغيب عنه أي شيء" [1].

ويقصد بالرقابة الداخلية أنها: "الجهود المنظمة التي يمكن أن تتم عبر جميع المستويات التنظيمية المختلفة بهدف صياغة النظم وضبطها والتفتيش عليها، ومحاولة إيجاد العلاج لثغراتها أو اتخاذ قرارات بتطويرها" [2]. كما تعني الرقابة الداخلية: "مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تعتمد عليها الإدارة لتستطيع من خلالها استغلال واستعمال موارد البنوك بشكل كافٍ، وحمايتها من الاستخدام السيء وضمان دقة القيود المحاسبية وصحة وسلامة توجهها" [3].

كما عرفت منظمة الخبراء المحاسبي والمحاسبين المعتمدين الفرنسية على أنها: "مجموعه من الضمانات التي تعي على التحكم في المنشأة في سبيل بلوغ الغاية الخاصة بضمان الحماية، والإبقاء على الأصول، وجودة المعلومات، وتطبيق تعليمات الإدارة أو المديرية وتحسين الأداء ويبرز ذلك من خلال التنظيم الجيد وتطبيق طرف وإجراءات نشاط المؤسسة بهدف الإبقاء على دوام

العناصر السابقة الذكر [4]. وقد عرفت المنظمات المهنية الراعية لمهنة التدقيق المسماة لجنة Committee of Sponsoring Organizations of Treadway Commission (COSO) على أنها: "العملية التي تتأثر بمجلس الإدارة الخاص بالبنك وإدارته التنفيذية، وغيرهم من الأفراد، والتي يتم تصميمها من أجل توفير تأكيد مناسب بفاعلية وكفاءة عمليات التشغيل من أجل تحقيق أهداف البنك وإمكانية الثقة في القوائم المالية والالتزام بالقوانين واللوائح وإعداد التقارير" [5].

وعرفها أيضاً المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأنها: "خطه تنظيمية بكل الطرائق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة البنك من أجل المحافظة على أصول البنك، وضمان دقة صحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها، بهدف تحقيق الكفاءة التشغيلية بالإضافة إلى التحقق من التزام العاملين بالسياسات الموضوعية من قبل الإدارة" [6]. كما يمكن تعريف الرقابة الداخلية على أنها: "خطة التنظيم وجميع الطرق والمقاييس والإجراءات المتناسقة التي توضع من قبل إدارة المنشأة بهدف الحفاظ على الأصول التابعة لها لتأكيد دقة وسلامة البيانات المحاسبية ورفع قابلية الاعتماد عليها" [7].

وهناك من يعرفها على أنها: "مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تضعها المؤسسة من أجل المساعدة في تحقيق أهداف الإدارة للتأكد من مدى سلامة ودقة تنفيذ أعمال المؤسسة وتطبيق سياسات الإدارة والمحافظة على الأصول والممتلكات ومنع اكتشاف الخطأ والغش إضافة إلى التأكد من صحة السجلات المحاسبية واكتمالها، وإعداد البيانات المالية السليمة في الوقت المعين" [8]. وهناك من عرفها بأنها: "عملية تتضمن وضع معلوماتي دقيق يسمح بالتأكد بشكل مستمر أن تلك العمليات تتم وفق خطة موضوعية، وأن الرقابة تقوم على توفر بيانات مرتدة ومستمرة على الأداء الفعلي ويتم مقارنته بالخطة التي تم وضعها" [9]. كما عرفت بأنها: "مجموعة من الأنظمة الخاصة بالمراجعة المالية وغيرها والتي تتبعها الإدارة لتوجيه وظائف المؤسسة، بطريقة منظمة بهدف المحافظة على كمية الأموال الخاصة بها" [9]. مما سبق يمكن للباحث من تعريف الرقابة الداخلية على أنها: "عبارة عن نظام داخلي يضع الخطط التنظيمية بهدف التحكم في المؤسسة من خلال حماية أصولها، وذلك باستخدام جميع الطرق والإجراءات مع ضمان دقة البيانات المحاسبية في سبيل زيادة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية إضافة إلى التحقق من التزام العاملين بسياسات الإدارة وذلك طبقاً للمبادئ المحاسبية التي جرت العادة على اعتمادها.

يستنتج من التعريف السابقة الذكر بأن البنك يعمل على وضع مجموعة من الوسائل ثم ينظمها بشكل فعال من خلال توزيع وتقسيم المهام والمسؤوليات بين موظفيه بأفضل الطرق بالإضافة إلى تحديد الوسائل والإجراءات الواجب على العاملين تطبيقها من أجل الوصول إلى تحقيق غاياته التي في الغالب تكون مرتبطة بضمان سلامة سير خطة العمل داخله، وحماية أصوله، إضافة إلى وجود معلومات دقيقة ومؤكد مع التأكد من الاستعمال الأمثل لموارد المصرف، مع وجوب التزام إجراءات البنك الداخلية وإدارته ومن ثم التقليل من المخاطر التي على صلة وثيقة بنشاطه، حيث أن نظام الرقابة الداخلية ليس مجرد تحديد للإجراءات بل هو أمر يتم تنفيذه من قبل الأشخاص عند قيامهم بأعمالهم الموجودة في البنك، وأن وجود نظام رقابة داخلية يمنح ضماناً كافياً لتحقيق أهداف البنك" [10].

الفرع الثاني: أهمية الرقابة الداخلية وأهدافها

أولاً: أهمية الرقابة الداخلية

أن الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية جاء نتيجة ظهور إدارة عملية حديثه بمعانيها وأساليبها المستحدثة داخل المنشآت الاقتصادية مما أدى إلى زيادة العناية بالنظام الرقابي لذلك فإن أهمية الرقابة والحاجة إليها تظهر نتيجة إلى العديد من الاعتبارات والأسباب أهمها ما يأتي [11]:

- 1- تقترب البنوك الأموال بشكل ودائع مختلفة كي تقوم بدورها بالإقراض، وهناك حركة في حالة استقرار على حسابات المودعين والمقترضين، مما يستوجب معرفة أرصدهم بعد كل عملية إيداع أو سحب وذلك من أجل الوقوف على مراكزهم المالية.
- 2- كبر حجم العمليات التي تنفذها البنوك وعملياتها المتنوعة يوجب عليها أحكام الرقابة بشكل جيد.
- 3- من الصعب الاطلاع على المؤسسة بطرق الرقابة الحديثة بسبب توسع حجم المنشآت وانفصال الكلية عن المركز.
- 4- تحول عملية التدقيق من تدقيق تفصيلي، إلى تدقيق اختبري على أساس العينات، مما أدى ذلك إلى ضرورة وجود نظام رقابي فعال، يحدد في ضوءه المدقق العينة التي تبذل فحصها.
- 5- حاجة المؤسسات إلى تحقيق أعلى كفاءة يمكن الوصول إليها عن طريق نظام رقابي يضمن عملية إنجاز خطط تم وضعها مسبقاً وفق ما متاح لديها.
- 6- الازدياد الهائل في كمية المعلومات المحاسبية والبيانات استلزم توافرها ضوابط تضمن جودة تلك البيانات والمعلومات [3].

ثانياً: أهداف نظام الرقابة الداخلية

وتهدف الرقابة الداخلية إلى تحقيق ما يلي من الأهداف:

- 1- **الحصول على بيانات مالية صحيحة وصادقة:** ويعد ذلك من أهم النقاط أو الأهداف في الرقابة الداخلية، يحث أن توفير المعلومات الدقيقة والصحيحة عن المؤسسة والقائمين عليها وغيرها من الجهات الخارجية الأخرى يعتبر ذا أهمية كبيرة لما له من أثر كبير وفعال على سمعة الشركة أو المؤسسة ومستقبلها وعلى المتعاملين معها بشكل أساسي.
- 2- **التحكم في المؤسسة أو البنك:** يعتبر التحكم في أهداف البنك أو المؤسسة من أهم الأهداف التي يطمح مجلس الإدارة والمسؤولون التنفيذيون تحقيقها، ويمكن الحصول على ذلك من خلال التنفيذ الصارم والصحيح لمختلف التعليمات، ولكن قبل ذلك يجب التأكد من أن تلك التعليمات هادفة ومناسبة وموجهة بشكل واضح وصريح ومحدد للأشخاص المعنيين بها، وعليه فإن بناء نظام رقابي محكم هو من مسؤولية الإدارة والمسؤولين عليها [5].
- 3- **حماية أصول البنك:** ويقصد بها، "حماية المؤسسة لأصولها وسجلاتها حماية فعلية من السرقة أو الاختلاس أو الضياع" والعمل على المحافظة عليها في الأجل الطويل، والمساهمة في ديمومتها، حيث أنه يفترض على البنك تسيير محفظة شروطه تسييراً قوياً ومحكماً كونها تعتبر من عناصر أصوله الأساسية.
- 4- **ضمان دقة وجودة المعلومات:** ويفيد من أهم الأهداف بحيث يوفر للمؤسسة أو يقرها المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المؤسسة مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات الصائبة، وأن وجود أي هفوات أو ثغرات في هذا النظام يؤثر وبشكل سلبي على المؤسسة والمتعاملين معها وهذا يؤدي إلى عدم دقة وصحة المعلومات المقدمة مما يؤثر على مستقبل المؤسسة وأن إدارة البنك تحتاج وبشكل مستمر إلى معلومات كاملة وأكيدة باعتبارها الأساس الذي يتم اتخاذ القرارات بوجهه، لذلك فإن وجود نظام رقابة داخلية يضمن قدر المستطاع صحة ومصداقية المعلومات المسجلة والإخلال من حدوث الأخطاء أو الغش [12].
- 5- **ضمان تطبيق التعليمات وتوجيهات الإدارة بشكل سليم:** يعمل المؤسسون على وضع الإستراتيجية والأهداف المراد تحقيقها ويقومون بتوفير جميع الموارد اللازمة، ويتخذون من أجل ذلك القرارات السليمة بهدف يفاد البنك وتطوره، أما المستخدمون الآخرون فيعملون على تنفيذ العمليات والتنسيق بين المصالح المختلفة كما يشرف بعضهم على البعض الآخر، حيث أن وجود نظام رقابة داخلية يضمن بأن عملهم سوف يكون لصالح البنك ودليل على احترامهم للسياسات والإجراءات المتخذة والقوانين ونظام البنك الداخلي، بالإضافة إلى العلاقات الوظيفية والموجودة ومن أجل تحقيق ذلك عليه توفر نوعين من الرقابة :
 - أ- **رقابة قبلية أولية:** تسعى إلى التحقق من أن السياسات والإجراءات قد تم وضعها بدقة ووضوح هي ملائمة ومفهومة وموجهة لعناصر مؤهلين لادائها بشكلها الصحيح.
 - ب- **رقابة بعديه:** وتهدف إلى التأكد من تطبيق السياسات والإجراءات والقوانين المحددة قد تم تطبيقها بالشكل الصحيح من خلال القيام بالدورات الرقابية من جانب المدققين الداخليين لإعطاء ضمانات حول مدى التزام المستخدمين بالتنفيذ الفعلي لما قد تم تحديده مسبقاً [10].
- 6- **التأكد من الاستخدام الأمثل والفاعل لموارد البنك:** ويبرز ذلك من خلال العمل على تحسين مستوى الاداء وإدارة اعمال البنك بصورة فعالة والعمل على تقليل المخاطر المرتبطة بنشاطه، كما تهدف الإجراءات الرقابية إلى ضمان الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة وذلك من خلال اتخاذ قرارات داخلية صحيحة بناءً على مصداقيه ودقة المعلومات والبيانات المتوفرة ، بمعنى تشجيع وتنمية الكفاءات التشغيلية ، لذلك يجب أن يكون نظام الرقابة الداخليه قادر على تنبيه المسؤولين في حالات انخفاض فاعلية البنك [13].

وهناك أهداف أخرى تسعى الرقابة الداخلية إلى تحقيقها منها [14]:

- 1- تنمية الكفاءة الإنتاجية.
- 2- حسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلونها.
- 3- الكشف عن أية اتجاهات للتغير المفاجئ في سير العمل أو في مستوى الأداء بما ينعكس سلباً على التكاليف.
- 4- التدريب والعلاقات الإنسانية.

المطلب الثاني

خصائص نظام الرقابة الداخلية ومكوناتها

الفرع الأول: خصائص الرقابة الداخلية

هناك العديد من الخصائص التي يجب أن تتوافر لكي يستطيع النظام الرقابي تحقيق فعاليته في توجيه نشاط الجهاز الإداري للبنك الوجهة الصحيحة، وبالتالي التمكن من تحقيق الأهداف المنشودة وأهمها ما يأتي [15]:

1- **ملائمة نظام الرقابة مع طبيعة النشاط:** أي أن الجهاز الإداري يباشر العديد من أوجه النشاط التي تختلف فيما بينها من حيث النوع، الطبيعة، الاحتياجات المادية والفنية.

2- **الفعالية:** وتعني إمكانية استخدام نظام رقابة مميز ومتطور، ينبني على الكشف عن الأخطاء أو الانحرافات قبل حدوثها ومن ثم العمل على معالجتها بشكل يضمن انهاء وجودها مستقبلاً بأقل تكلفة ممكنة وبوقت قياسي من جانب القائمين على هذا العمل من أجل تحقيق الغاية والأهداف المرغوب فيها [16].

3- **الملائمة:** لا بد من أن يكون هناك تلائم بين النظام الرقابي وطبيعة ونوعية النشاط الذي يتم القيام به وحجمه، لأن لكل نشاط سماته وخصائصه التي تميزه عن الأنشطة الأخرى، لذلك لا بد من أن يكون نظام الرقابة متلائماً مع سمات وخصائص كل نشاط، وإلا فإنه يفقد جوهره ويصبح غير قادر على تحقيق الهدف أو الغاية، بالإضافة إلى أن نظام الرقابة الذي تعمل به الإدارة العليا يختلف عما تعمل به الإدارات الأدنى وذلك بسبب اختلاف طبيعة النشاط الذي تراقبه كل منها، حيث نجد أن الإدارة العليا تراقب أنشطة جزئية مما يجب أن يكون هذا النظام متدرجاً في أهميته تبعاً لأهمية المنظمة أو المشروع ووسعها وكبر حجمها [17].

4- **الموضوعية:** تتضمن الإدارية المالية دون أي شك الكثير من العناصر البشرية، ولكن على المروءس أن يقوم بعمله بطريقة جيدة وصحيحة بالإضافة إلى أنه يستلزم أن يكون خاضعاً لمحددات واعتبارات شخصية، حيث أنه في حالة كون الإدارات والأساليب المتبعة في الرقابة شخصية لا موضوعية فإن ذلك سوف يؤثر في الحكم على الأداء، مما يجعله غير صحيح وغير سليم لأن التقارير التي يقدمها مراجع الحسابات لا بد من أن تكون موضوعية وحيادية تتضمن بيانات مهمة وذات معنى ولها مدلول كافٍ [18].

5- **الدقة:** يجب على النظام الرقابي أن يكون متمكناً وقادراً على الحصول على المعلومات الدقيقة والصحيحة والكاملة عن الإدارة في الوقت ذاته عليه التأكد من مصدر المعلومات عن طريق البيانات المسجلة بالوثائق والسجلات المحاسبية بالإضافة المتابعة المستمرة من أجل اكتشاف الأخطاء والانحرافات من أجل التعبير عن حقيقة المركز المالي للبنك في نهاية الفترة المالية [19].

6- **المرونة:** لكي يكون نظام الرقابة ناجحاً لا بد من توفر عنصر المرونة، أي يجب التكيف مع المتغيرات المستحدثة والمستجدة على التنظيم وهذا يتطلب أن يكون التصرف مناسباً وبشكل دائم للموقف المتخذ خاصة وأن المشاكل وأسباب الانحرافات نادرًا ما تتشابه على بعضها البعض، ففي حال استجدت ظروف أحدثت تغييراً في الأهداف والخطط الموضوعية، فعلى المدير، أن تتوافر لديه طرق رقابية لكي تتمكن من حصر وضبط التصرفات المختلفة لجميع ما يحدث من مشاكل داخل المشروع [20].

7- **التوفير في النفقات:** أن الغاية من وجود النظام الرقابي السليم والصحيح هو التقليل من الانحرافات عن الخطأ، والحد النفقات المهدورة أو الخسارة المرتبطة به، لذلك يتوجب على النظام أن تكون مردوداته أكبر من تكاليفه، مثال على ذلك لو تم شراء نظام إلكتروني حديث ومتطور جداً من أجل عمليات الرقابة التي يمكن ضبطها باستعمال نظام بسيط يكون أقل كلفة لا يمكن اعتباره اقتصادياً إذا كانت نسبة الفوائد المستحصلة عليها لا تساوي التكاليف [21].

8- **التوقيت المناسب:** لتلقى جميع المعلومات في الوقت المناسب لا بد من توافر نظام سليم، لذلك يجب على القائمين بالأنشطة الرقابية المختلفة أن يراعوا الوقت خاصة الذين يقومون بكتابة التقارير، واعدادها لأنه يجب عليهم إيصالها في الوقت الذي تم تحديده والمناسب لأنها في حالة تأخيرها فإنها سوف تفقد معناها والمشكلة وفائدتها كلياً أو جزئياً، مثال ذلك، تعلق الأمر باحدى المناقصات وشروطها فإذا حصلت المنشأة على معلومات صحيحة عن شروط دخول هذه المناقصة فإن الأمر لا قيمة له إذا ما جاء بعد انقضاء الأجل والوقت الأمثل للدخول [22].

9- **التكامل:** أن تكامل النظم الرقابية يشير إلى ضرورة استيعاب هذه النظم لكافة المعايير الخاصة بجميع الخطط التنظيمية، بالإضافة إلى ذلك وجود تكامل بين الخطط نفسها إضافة إلى التكامل بين النظم الأخرى، وفي المحصلة يمكن القول أنه لا يمكن أن يكون أي نظام رقابة داخلية فعالاً، إلا إذا انبنى على مجموع من الخصائص والمقومات، التي ينهض عليها، كما يجب أن تساير هذه المجموعة التطورات السريعة التي تحصل في تكنولوجيا المعلومات، كما أنه لا يمكن نجاح أي نظام رقابة إلا إذا توافرت أدوات رقابية تناسبه ومن هذه الأدوات المراجعة الداخلية والضبط الداخلي إلى جانب نظام التقارير المتكامل [23].

10- أن يكون النظام الرقابي صحيحاً وليس عقاباً فقط: أن الرقابة الفعالة يجب أن تتم بطريقة يشعر معها العمال والموظفون أنها أداة لمساعدتهم ومعاونتهم في تحسين مستوى أدائهم وتنشيط الحوافز وتشجيع المبادرة ورفع الكفاءة الإنتاجية لهم وليست أداة إرهاب وتخويف لهم.

11- أن تتولى الرقابة عناصر أمنية راعية: لكي ينجح النظام الرقابي في أداء مهمته على أفضل وجه لا بد أن تتولاه عناصر تتصف بالثقة والأمانة وتؤسس أحكامها على أسس واقعية وموضوعية بشرط أن تكون هذه العناصر واعية ومدركة لما تباشره من مهام من حيث نوعية الأعمال محل الرقابة، عناصر الرقابة، أهدافها على أن تكون متسمة بقدر من اللياقة والمرونة مع الخاضعين للرقابة وليس متسمة بالتسلط وحب الظهور.

الفرع الثاني: عناصر الرقابة الداخلية

يستدعي تصميم وتنفيذ النظام اعلاه ان يراعى في ذلك عدد من المكونات الأساسية والتي لا بد من الاهتمام بها لضمان تحقيق الأهداف المتوخاة من الرقابة وأن هذه المكونات تشمل بما يلي [24]:

1- البيئة الرقابية:

تعتبر البيئة الرقابية الإيجابية أساساً لكل المعايير والتي تقوم عليها باقي المكونات وأساساً لتحقيق نظام رقابي فعال ومتكون من:

عوامل لها صلة مباشرة بالإدارة:

وتتمثل في مدى نزاهة العاملين بالمرحلة والمستويات الإدارية المختلفة والقيم الاخلاقية المنتشرة السائدة عند العاملين والادارة والمعيار السلوكي المطبق وطريقة استخدامه في الواقع العملي لتحفيز الأداء اللائق.

عوامل ذات طابع تنظيمي مؤسسي

وتتمثل في الهيكل التنظيمي الكفاء، ومدى تحديد السلطات والمسؤوليات وسياسات الافراد واعمالهم المختلفة، ومدى الالتزام بسياسات المؤسسة.

وهناك عوامل عديدة تؤثر في البيئة الرقابية أهمها:

- أ- نزاهة الإدارة والعاملين والحفاظ على القيم الأخلاقية.
- ب- محافظة الإدارة الكفوة على مستوى معين من الكفاءة يسمح لهم القيام بواجباتهم.
- ج- هيكل البنك التنظيمي الذي يحدد عمل الإدارة ورقابة العمليات من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بالبنك.
- د- نظرة الإدارة إلى نظم المعلومات المحاسبية وإدارة الأفراد.
- هـ- طريقة إدارة البنك في منح الصلاحيات والمسؤوليات.
- و- العلاقة بين المالكين وأصحاب المصالح بالبنك.

2- تقييم المخاطر:

تتعرض أي منشأة وخاصة البنوك إلى العديد من المخاطر عند مزاولتها لأعمالها كالمخاطر (التشغيلية، والائتمانية، والقانونية. الخ) لذلك لا بد من التعرف إلى هذه المخاطر والتي تؤثر على تحقيق أهداف البنك وتحليلها والعمل على تحديد طرق مواجهتها بالشكل الملائم والمناسب وأن هذه العملية تشمل الآتي:

- أ- التعرف إلى المخاطر المتعلقة بالأهداف الخاصة بالبنك والنتيجة عن العوامل الداخلية والخارجية على مستوى نشاط البنك.
- ب- تقييم مدى استجابة البنك من أجل توقي الوقوع في المخاطر.
- ج- تطوير الحلول من أجل مواجهة المخاطر.

والمهم ألا ينظر إلى الرقابة وإدارة المخاطر على أنها "يجب على الأعمال بل هي الوسيلة التي يتم من خلالها تعظيم فرص العمل وتقليل الخسائر المحتملة والمرتبطة بالأحداث غير المرغوب فيها" [25].

3-الأنشطة الرقابية:

تمارس الأنشطة الرقابية في جميع أنحاء البنك، وعلى كافة المستويات وتتمثل هذه الأنشطة في السياسات، والإجراءات والقواعد التي تهدف العمل على تحقيق الرقابة الداخلية بشكل ملائم وإدارة المخاطر بفاعلية [26] ، وتشمل مجموعة من الضوابط الرقابية الوقائية والمكاشفة لنواحي الانحراف وتتمثل بما يلي

- أ. إجراءات التفويض بالصلاحيات.
- ب. الفصل بين المهام الوظيفية.
- ج. الرقابة على استعمالات السجلات والأصول.
- د. عمليات التحقق.
- هـ. أنشطة الرقابة على التشغيل: وهي التي تهتم بمراقبة ومتابعة تشغيل وتفعيل عمليات المنشاه.
- و. الإشراف على إعداد التقارير المالية من أجل الاعتماد عليها.

4-المعلومات والاتصالات:

وأن هذا العنصر يتعلق بتوضيح المعلومات المهمة والضرورية لتحقيق أهداف البنك والحصول عليها وتشغيلها وإيصالها إلى مختلف المستويات وذلك عن طريق قنوات اتصال مفتوحة تسمح بفحصها وتدقيقها، ويجب أن تكون هذه المعلومات ذات صلة وثيقة بالموضوع ومحددة ومعروفة جيداً ومن ثم إيصالها بالشكل الصحيح ضمن إطار زمني صحيح من أجل تمكين الموظفين من القيام بأداء مهام الرقابة الداخلية والمسؤوليات الأخرى الملقاة على عاتقهم، حيث تعمل الأنظمة الخاصة بالمعلومات على استخراج تقارير تحتوي معلومات متصلة بالنواحي التشغيلية والمالية وغير المالية كما تعمل على تمكين الإدارة من الرقابة على عمليات التشغيل، فإن أنظمة المعلومات لا يقتصر عملها على البيانات المستخرجة داخلياً فقط وإنما مع البيانات التي تتعلق بالأحداث الخارجية والأنشطة والأوضاع الضرورية بهدف اتخاذ القرارات المناسبة طبقاً لنوعية المعلومات [27].

5-المتابعة:

وتعني المتابعة الدائمة والمستمرة والتتبع الدوري لجميع مكونات وأجزاء الهيكل الرقابي الداخلي من أجل التحقق من كفاءة النظام وفاعليته [9] ، وذلك لأن التدابير التي تمارسها المنشأة في جميع أنواع أنشطتها قد تصبح بطيئة وغير كافية أو قد لا تنفع للتطبيق بين فتره زمنية وأخرى، لذلك يجب على الإدارة أن تجري بعض التطورات بين أونه وأخرى في هذه الاجراءات.

المبحث الثاني

مقومات الرقابة ودور البنك المركزي في الرقابة على البنوك التجارية

تنشأ الحاجة لوظيفة الرقابة نتيجة وجود احتمالات محدودة بعض الأخطاء في عملية تنفيذ الأهداف التي تم إعدادها مسبقاً، وبالتالي فإنه يوجد ارتباط تام ومباشر بين هذه الوظيفة وكل من وظيفة التخطيط والتنفيذ، طالما انها تعمل على تصحيح ما تم تخطيطه، ومن خلال التعاريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية تبين وجود جوانب إدارية ومحاسبية كمقومات لنظام الرقابة السليم، وان يتوقف نجاحه وفاعليته كنظام في أي منشأة على مدى توفر هذه المقومات والدعائم الضرورية والاساسيه اللازمه لصنع نظام سليم وسوف يتم تناول هذا المبحث في مطلبين يتناول في الأول مقومات نظام الرقابة الداخلية وفي الثاني دور البنك المركزي في الرقابة على البنوك التجارية.

المطلب الاول

مقومات نظام الرقابة الداخلية

وهي مجموعة من القواعد العامة التي يفترض توفرها كحد ادنى عند القيام بنظام سليم وفعال للرقابة الداخلية، وعلى الرغم من عدم امكانية وضع نظام نموذجي للرقابة الداخلية على مختلف أنواعها وذلك بسبب الظروف الخاصة بكل وحدة اقتصادية والتي تختلف عن الوحدات الاخرى إلا أن هناك مجموعة كبيرة من القواعد العامة الاساسية تبني ويتأسس عليها نظام سليم للرقابة، من أجل تطبيقها في جميع الوحدات الاقتصادية، وسيتم التطرق في هذا الفرع على المقومات الاداريه والتنظيميه لنظام الرقابة الداخلية، والمقومات المحاسبية والمالية بهذا النظام وكما يأتي:

الفرع الاول: المقومات الادارية والتنظيمية لنظام الرقابة الداخلي

ينصوي الجانب الإداري لنظام الرقابة الداخلية على جملة من الوسائل والطرق التي يمكننا من خلالها أن تزيد كفاءة هذا الجانب والتي يمكن تناولها على النحو التالي:

اولا : الهيكل التنظيمي الكفاء

أن وجود هرم تنظيمي كفوء في أي مؤسسة يعتبر الأساس لعملية الرقابة، ويقصد بهذا الهيكل أو الهرم هو الذي يتم من خلاله تحديد السلطات والمسؤوليات المختلفة لجميع الإدارات والأشخاص بشكل دقيق وبصوره واضحة، وأن طبيعة هذا الهيكل تتوقف على طبيعة المؤسسة أو المنشأة وإمكانية انتشارها الجغرافي وعدد القطاعات والفروع التابعة لها، وعبء في هذا الهيكل أن يكون لكل شخص رئيس يشرف عليه ويتابعه ويقيم أدائه بشكل مستمر، بالإضافة إلى ضرورة إعداد خرائط ومترسمات تفصيلية عن كل قسم على وجود القدرة على تغيير هذا الهيكل التنظيمي مع تغير وتبدل الظروف المحيطة، بمعنى اتصاله بالمرونة ومن ناحية أخرى على الهيكل التنظيمي الكفاء أن يعمل على اعطاء واجبات ومسؤوليات مدة لكل فرد تتناسب مع قدراته وتطبيق مبدأ الفصل بين المهام المختلفة [9]. وأن الهيكل التنظيمي الكفاء القادر على التجاوب على احتياجات التنظيم ينبغي أن يتضمن أو يتصف بالعناصر التالية [26]:

- أ- تفويض السلطات من الأعلى إلى الأسفل وأن تكون السلطة واضحة وسلسة ومفهومة.
- ب- أن يتم تطبيق مبدأ الفصل بين المهام وبشكل خاص السجلات عن الأشخاص القائمين بالوظيفة.
- ج- مرونة الخطة التنظيمية بين الأقسام والإدارات لإمكانية استيعاب أية تغيرات في المستقبل [27].
- د- ربط المسؤوليات والاختصاصات بالأهداف والسياسات الهامة للبنك.
- هـ- وضع إجراءات دقيقة وواضحة للنشاط الخاص بالرقابة وعلمها في شكل خطة محددة.

ثانيا :توافر مجموعة من الموظفين ذات الكفاءة العالية

إن فعالية نظام الرقابة الداخلي معتمده وبشكل رئيسي على مدى كفاءة الموظفين أو العاملين في البنك، والذين هم من تقع عليهم مسؤولية تنفيذ العمل الخاص بهم، حيث يجب على المؤسسات البنكية أن تتبع سياسات سليمة وصحيحة عند قيامها بتعيين عاملين جدد، أو عند ترقية موظفيها الموجودين عن طريق القيام بإعداد برامج تدريبية خاصة بهم، وبشكل مستمر من أجل تطوير قدراتهم ومهاراتهم [28]، إلى جانب ضرورة توفر المؤهلات الكافية لدى هؤلاء الموظفين وعليه يمكن القول بأن وجود مجموعة من الموظفين والعاملين في البنك يتمتعون بدرجة عالية من الخبرة والكفاءة والثقة عاملاً من العوامل المهمة في نظام الرقابة الداخلي خاصة في حالة تدني الضوابط الرقابية، وأن النظام الجيد للرقابة الداخلية في الغالب وبشكل دائم يتطلب برامج تدريبية للعاملين بصفه دائمة من أجل تثقيف مجتمع الوحدة الاقتصادية بالإضافة إلى أن وجود نظام حوافز متكامل يقوم بتشجيع جميع اشكال الكفاءات في مجال الوظيفة خاصة في العمل الرقابي وعلى مختلف المستويات [29].

ثالثا :سلامة معايير الأداء

لا يعني وجود هيكل تنظيمي كفوء وعمال مدربين ذات قدرات ومؤهلات راقية التخلي عن توفر معايير لقياس اداء هؤلاء العاملين، وذلك من أجل مقارنة الاداء المخطط مع الاداء الفعلي وتحديد الانحرافات والاعراض الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات [13].

رابعا :السياسات والاعراض المتبعة لحماية الاصول

يعتبر وجود مجموعه من السياسات والاعراض من أجل الحماية الكاملة للأصول ومنع تسربها أو اختلالها، من الدعامات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، وأن أهمية هذه السياسات والاعراض تزداد كلما كان التنظيم المعتمد من قبل المنظمة لا مركزيا، حيث هناك بعد في المسافات، وتباعد المواقع الخاصة بالوحدة، وأن تلك السياسات الموضوعة هي الهدف الذي تسعى إليه البنوك، أما الإجراءات فهي طريقة تنفيذ هذا الهدف، ويعد كل من السياسات والأجراء اداة جيدة لنظام الرقابة الإدارية [30].

خامسا: الضبط الداخلي

ويعد هذا المقوم من أهم الأسباب المساهمة في تحقيق الرقابة المحاسبية والإدارية، ويشمل على الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات، التي تسعى إلى حماية الأصول الخاصة بالبنك من رداءة الاستعمال، وأن الضبط الداخلي يعتمد في سبيل

تحقيق اهدافه إلى تقييم العمل مع المراقبه الذاتيه، بأن يخضع إنجاز اي موظف لمراجعة موظف ثان، حيث أن هذا الأمر يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء والغش بسهولة [31] ، ويعتبر مدقق الحسابات مسؤولاً عن فحص نظام الرقابة الداخلية.

سادسا: قسم المراجعة الداخلية

أن وجود قسم تنظيمي إداري داخل أي بنك يعتبر من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيدة والذي يطلق عليه قسم المراجعة الداخلية، الغاية منه إجراء عملية التدقيق الدائم للسياسات والتدابير التي تم وضعها من جانب الإدارة، بالإضافة إلى التأكد وبشكل مستمر من مدى صحة وتطابق البيانات المحاسبية التي يقدمها النظام وكذلك التأكد من عدم وجود أي مخالفه أو تلاعب، وباختصار فإن مهمة هذا القسم الأساسية هي التحقق من تطبيق مهام الرقابة الداخلية [32].

الفرع الثاني: المقومات المحاسبية والمالية لنظام الرقابة الداخلية

ينهض نظام الرقابة الداخلي على عدد من الدعائم والمقومات الماليه والمحاسبية والتي يمكن إيجازها بالتالي:

اولا :الدليل المحاسبي

ويعني هذا المقوم وجود أساس سليم بغية تقديم بيانات إجمالية مهمة في عالم التحليل والمقارنة اللازمة لأغراض الرقابة، حيث يتم تقسيم تلك البيانات إلى حسابات رئيسية وفرعية، وأن تويب الحسابات المستخدمة يعتمد على درجة من التفصيل، تكون ضرورية لكافة البيانات من أجل تشغيلها فيما بعد إلكترونيا أو يدويا، بالإضافة الى تحويلها إلى معلومات تكون مفيدة لعملية اتخاذ القرارات من خلال إدارة المصرف [33].

ويجب مراعاة العناصر التالية عند إعداد الدليل المحاسبي:

- أ- أن يعكس الدليل المحاسبي نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي بما يحتويه ويشمله من حسابات.
- ب- يجب توفر حسابات مراقبه إجمالية، الغاية منها ضبط الحسابات الفرعية بدفاتر الاستاذ مثل الحساب الإجمالي للموردين حساب العملاء الإجمالي، كونها تساعد على اكتشاف الأخطاء غير المتعمده وأن هذا الأسلوب يعتبر من الوسائل الوقائية ضد الغش والتلاعب، بالإضافة إلى ذلك يمكن عن طريق أن تستعيد المؤسسة قيمة الخسائر التي تنتج عن الغش أو التلاعب من جانب موظفي المؤسسة، حيث أن المؤسسة غالبا ما تؤمن مسؤولي الخزانه الحرفيين ضد جريمة خيانة الأمانة [34].

ثانيا :الدورة المستندية

من أجل تحقيق نظام متميز للرقابة الداخليه لابد من وجود دوره مستندية تتمتع بشكل كبير بالكفاءة طالما انها تمثل المصدر الاساسي للقيد وادلة الاثبات، وان إنشاء هذه الدورة يمثل أساسي يجب المحافظة عليه، حيث أن عملية الرقابة لا يمكن أن تتم إلا بوجودها مع مراعاة خطوط السلطة والمسئولية عند إنشائها [33].

ثالثا: المجموعة الدفترية

يعد البنك ويجهز مجموعه دفترية متكامله تراعي الجوانب القانونيه بالإضافة إلى أنه يجب ان تراعى بعض المتطلبات الأساسية عند تجهيز تلك المجموعه كترقيم الصفحات قبل استعمالها لأغراض الرقابه والتأكيد على أثبات العمليات لحظة وقوعها، إضافة إلى ذلك فإنه يجب أن تتميز هذه المجموعه بالبساطه في التصميم من أجل مرونة الاستخدام والاطلاع وألفهم وقابليتها على تأمين البيانات المطلوبة [28].

رابعا :الوسائل الآلية الالكترونية المستخدمه

أن الوسائل الآلية المستعملة ضمن نطاق عناصر النظام المحاسبي للبنك أصبحت من المكونات المهمه في ضبط وأنجاز العمل كما هو الحال في الات النقدية المحصله وتسجيلها، وذلك لكفالة وضمان التأكد من سلامة البيانات المحاسبية المقيدة في الدفاتر والسجلات ودقتها بالإضافة إلى المحافظة على أصول البنك وحمايتها من أي تلاعب أو ضياع أو اختلاس، وتوفير الوقت وتدعيم العمل بكفاءة والتحكم في المعلومات [35].

خامسا: الجرد الفعلي للأصول

بعض عناصر الأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية تتميز بقابلية جهدها الفعلي كالنقدية بالخزينة والأوراق المالية والتجارية وكذلك أغلب عناصر الأصول الثابتة كالأراضي والآلات والأثاث. الخ، وهو الذي يبين ويوضح نتائج عمليات الرقابة على تلك الأصول [33].

سادسا: الموازنة التخطيطية

تمثل الموازنة خطه كميته وماليه للمشروع ككل وذلك خلال فترة زمنية محددة، ويمكن تعريف الموازنة بأنها: "ما هي إلا تعبير مالي عن خطه معينة" فهي بالإضافة إلى دورها التخطيطي فلها دور رقابي وذلك من خلال إجراء مقارنه بين الاداء الفعلي وبين ما تشتمل عليه الموازنة من بيانات تقريرية ثم وضعها مسبقاً، ثم تحديد الانحرافات والمسئول عنها، والجدير بالذكر أن الموازنة التخطيطية لا يمكن اعتبارها نظاماً كاملاً للرقابة وإنما هي جزء من هذا النظام لذلك تعتبر ضمن المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية.

سابعا: أنظم التكاليف المعيارية ونظم تكاليف الانشطة

تعتبر التكاليف المعيارية أهداف تسعى الإدارة إلى تحقيقها، لأن غيابها يدفع بالمسؤولين إلى مقارنة الاداء الفعلي للفترة الحالية بأداء الفترات السابقة وبالتالي يمكن التوصل إلى نتيجة وهي "عدم الكشف عن عناصر عدم الكفاءة التي كانت موجودة في التكاليف الفعلية".

المطلب الثاني

دور البنك المركزي في عملية الرقابة الداخلية

اختلفت التعريفات الموضوعية فيما يتعلق بالبنك المركزي، فهو يعرف بأنه "بنك يتمتع بشخصية قانونية مستقلة ينشأ من مؤسسة عامة، ويقوم بأعمال مختلفة وفقاً للقانون وله الحق في ممارسة وظائفه وصلاحياته، وامتلاك ممتلكاتها والتعرف فيها بهدف إبرام العقود".

كما يعتبر الدعامه والأساس الذي يقوم عليه النظام البنكي، حيث عرف تطورات مهمة خلال العشرين عام الأخيرة، فبالإضافة إلى وظيفته الرئيسية المتمثلة في إصدار النقود، فإن نشاطه يتمحور حول ثلاث ركائز رئيسية [36].

- 1- تطبيق السياسة النقدية بشكلها الصحيح.
- 2- مراقبة وتنظيم عمل المصرف وسوق المال.
- 3- تسهيل آلية الدفع المكتوبة بالإضافة إلى النظام المصرفي.

لذلك يمكن اعتبار البنك المركزي ما يلي:

أ- بنك خاص بالإصدار:

ذلك بسبب احتكاره لوظيفة إصدار النقود، والتي تمثل النقود ألقانونيه التي تتمتع بقوة الإبراء ألعام، كما أنه يعمل على تنظيم كمية النقود التي يتم تداولها [37].

ب- بنك الحكومة:

فهو يمثل بنك الحكومة والمستشار المالي لها، حيث أنه يعتبر صمام الأمان المالي والاقتصادي والنقدي، بالإضافة إلى تقديمه للاستشارات بهدف القيام بإجراءات ملائمة تعالج ذلك [38].

ج- مصرف المصارف:

أن وجود البنك المركزي في أعلى قمة الهرم المصرفي ينمي علاقة من نوع خاص بينه وبين البنوك الأخرى خاصة التجارية منها، تتلخص في مجموعه من الالتزامات والواجبات المتبادله كخضوع المصارف لرقابته وأشرافه من خلال قيامه بدور مقرض ألاملاذ الأخير وإجراء عمليات المقاصه الخ.

أما فيما يخص دور البنك المركزي العراقي في عملية الرقابة الداخلية فهي تشبه إلى حد كبير المهمة التي يقوم بها أي مصرف مركزي في أي دولة سواء في العراق أو في غيره من الدول الأخرى وحيث أن البنك المركزي العراقي عمل على وجود بيئة تشريعية ملائمة توخر العلم المصرفي والمالي وقد صدرت بهذا الصدد عدة قوانين وتعليمات بهدف خلق بيئة تحتية تساعد وتساهم في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، فقد اصدر البنك المركزي العراقي قانون رقم (82) لعام 2017 وهذا القانون خاص بالتعديلات الحاصلة على قانون البنك المركزي السابق رقم (56) لعام 2004، كما اصدر التعليمات رقم (1) لعام 2017 والتي تخص قواعد العناية اللازمة للعملاء والمؤسسات المالية والتي جاءت مستندة إلى المادة رقم (10) من قانون مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب رقم (39) لعام 2015، وكذلك صدر دليل الحوكمة المصرفية في عام 2017 وقد جاء مستنداً إلى القوانين والتعليمات النافذة كما صدر دليل حماية المستهلك الذي تم تصميمه على المصارف وشركات التمويل المالي وشركات خدمات الدفع الالكتروني.

وقد تم ذكر وتوضيح جميع البنود المتعلقة في إيجاد أنظمة رقابة داخلية في البنوك بما لا يسمح بترخيص أي بنك دون توافر شروط معينة وقد تم توضيح ما يلي:

الفرع الاول: مسؤوليات مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية

اولاً: مسؤولية مجلس الإدارة

ويقع على عاتق الإدارة التدقيق والتأكد من وجود نظام يعمل على ضبط الرقابة الداخلية بشكل مناسب وفعال والإشراف على متابعتها باستمرار عن طريق إتباع ومراعاة الضوابط بحدودها الدنيا تختص بدراسة المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك، بالإضافة إلى اعتماد الهيكل التنظيمي للبنك واعتماد سياسات البنك وأخلاقيات العمل فيه.

ثانياً: مسؤولية الإدارة التنفيذية

وتتلخص مسؤولياتها بالالتزام بالحد الأدنى بإعداد السياسات والإستراتيجيات والعمل على تطورها بشكل متجدد اضافة إلى العمل على تطوير إجراءات العمل، وإعداد البيانات والحسابات الختامية والهيكل التنظيمي من أجل تحقيق فعالية الأنظمة الخاصة بالرقابة الداخلية [39].

ثالثاً: الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي

من حيث إعداد هيكل تنظيمي يتسم بالوضوح والمرونة وقابليته على التطبيق، والوصف الوظيفي الواضح والشامل بحيث يستوعب كافة الوحدات التنظيمية واللجان المتفرعة من مجلس الإدارة، اضافة إلى الدليل الخاص بإجراءات العمل المفضل وفصل الواجبات والأنشطة وتحديدها وكذلك فصل المهام وإدارة المخاطر [33].

رابعاً: إدارة التدقيق الداخلي

وتتم من خلال إيجاد إدارة تدقيق داخلية مستقلة تابعة بشكل مباشر إلى اللجنة الخاصة بالتدقيق بحيث يتم رفع التقارير الدورية إليها.

خامساً: إدارة المخاطر

وهذه المسؤولية تكون على عاتق كل وحدات البنك بحسب موقع ومهام كل وحدة منها، لذلك يجب على البنك أن يلتزم بوضع نظام خاص من أجل إدارة المخاطر يتلاءم مع حجم البنك وعملياته، مع اعتماد وسائل خاصة تساعد في إدارة تلك المخاطر وإعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر واستخدام وسائل كمية للرقابة على المخاطر وكذلك استعمال وسائل التكنولوجيا المتطورة في سبيل إدارتها، بالإضافة إلى العمل على تشكيل لجان مستقلة منبثقة عن مجلس الإدارة بهدف إدارة تلك المخاطر [40].

الفرع لثاني: علاقة البنك مع المدقق الداخلي ومتطلبات النظم والسلامة

اولاً: علاقة البنك مع المدقق الداخلي

يتوقف نجاح التدقيق الداخلي أو فشله في تحقيق أهدافه على مقدار الدعم الذي يتلقاه من مجلس إدارة البنك، ولضمان فاعلية التدقيق يجب على مجلس الإدارة أن يوفر الدعم الكافي والملائم لإدارة عملية التدقيق وذلك عن طريق بيان موجز وواضح يبين السياسة العامة للبنك يحدد فيه مسؤوليات وصلاحيات إدارة التدقيق الداخلي.

وبهدف الوصول إلى نظام داخلي له فاعليته، لابد أن تشتمل الخطوط العريضة لصلاحيات المدقق الداخلي كحد أدنى على الآتي [41]:

- 1- تحديد الصلاحيات التي تحول المدقق الداخلي إجراءات عمليات الرقابة على العمليات المختلفة.
- 2- إعطاء المعلومات التي يحتاجها ويرى أنها ضرورية.
- 3- رفع أية قيود أو محددات تؤثر على عمل المدقق الداخلي.
- 4- وضع معايير للتدقيق الداخلي.

أما مسؤوليات وواجبات المدقق الداخلي تجاه الإدارة فتتمثل بما يلي:

- 1- تزويد الإدارة العليا للبنك بمعلومات تتعلق بدقة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.
- 2- القيام بجمع ما يتعلق بأعباء التدقيق الداخلي الشامل لتلبية احتياجات الإدارة.
- 3- العمل على تنفيذ الأعمال الخاصة بالتدقيق بمستوى لائق من العناية والاهتمام بالتعليم والتدريب المستمر من أجل تطور مهارات ومعارف المدقق الداخلي المهنية.

ثانياً: متطلبات النظم المالية والمحاسبية وأمن وسلامة البنوك

1. متطلبات النظم المالية والمحاسبية

يجب توافر أنظمة مالية ومحاسبية صحيحة ومكتوبة تساعد على إظهار الوضع المالي الحقيقي للبنك بالإضافة إلى ذلك لابد من توافر إجراءات واضحة ومكتوبة من أجل التأكد من حفظ الدفاتر والسجلات بشكل آمن ومنظم وبعيداً عن التلف أو الضياع [42].

إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها:

من حيث وضع خطة استراتيجية لإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ووضع سياسات وإجراءات منبثقة من تلك الإستراتيجيات بالإضافة إلى تحقيق جودة في المعلومات المتوفرة، والعمل على إيجاد آليات مناسبة تمكن من استمرار مراقبة وقياس أداء الإدارة من ضمن النواحي [9].

2. متطلبات أمن وسلامة البنوك

من حيث اختيار الموقع الجغرافي المناسب لمواقع الخزانات والصناديق واستخدام كاميرات وأجهزة الرقابة المناسبة، بالإضافة إلى وسائل الحماية وإجراءات الأمن من أجل الدخول والخروج من البنك ابتداءً بالموظفين وانتهاءً بالعملاء وكذلك التأمين على جميع موجوداته ضد أخطار السرقة أو التلف أو الحريق.

الخاتمة

تعتبر الرقابة الداخلية من الضرورات الحيوية التي تهدف إلى التأكد من حسن تطبيق سير الخطط المرسومة للمصرف، وإن الانجاز يسير حسب ما خطط له، وهي بهذا تعد مهمة لها علاقة وثيقة مع خصائص العملية الإدارية الأخرى، خاصة التخطيط واتخاذ القرارات، ومن المبادرة الرئيسية لنجاح نظام الرقابة الداخلية ورفع فاعليته لابد من توافر أساليب وادوات رقابة مناسبة لإتمام الخطط المرسومة سواء كانت الترتيبات الإدارية لغرض تقسيم الأعمال وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات وهذا يمثل تحديد مجالات نظام الرقابة الداخلية في القسم الإداري المعتمد أساساً على التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات، ووسائل الرقابة الداخلية المعمول بها داخل الوحدات الإدارية المختلفة مع لزوم وجود نظام خاص بالتقارير يخدم الرقابة بالإضافة إلى أن تقييم النظام الرقابي الداخلي المالي يمكن من تأمين المنهج الرئيسي لعمل الرقابة الداخلية والتأمين بشكل دوري للإجراءات الخاصة بالمحاسبة والذي يجلب الثقة والتكامل للمعلومات المالية.

أن تدقيق وفحص نظام الرقابة الداخلية لأي مصرف سواء في الجانب المالي والإداري أو المحاسبي يضم خطوات عدة أولها معرفة نظام الرقابة الداخلية ثم اختبارات الفهم والتناسق للتأكد من أن جميع العمليات متواجدة داخل البنك ومفهومة من قبل الجميع، ثم استخراج نقاط القوة والضعف من خلال الخطوتين السابقتين ثم تليها الخطوة الأخرى المتمثلة في اختبارات الاستمرار التي تهدف إلى التأكد من أن أماكن القوة ألتى تم التوصل إليها مطبقة في الواقع العملي وبشكل مستمر وأما الخطوة الأخيرة فتتمثل بالتقييم النهائي بالاعتماد على اختبارات الاستمرارية وهذه جميعها تمثل التقرير المفصل حول الرقابة الداخلية للبنك.

النتائج

- 1- تعتبر الرقابة الداخلية من الأساليب الفعالة في تسيير البنوك حيث أنها تمثل جميع السياسات والجراءات والقوانين التي تتبناها المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها بفاعلية وكفاءة عالية.
- 2- تساهم الرقابة الداخلية في الكشف عن التغيرات الإدارية والمحاسبية المختلفة وتقادي الأخطاء.
- 3- تعتبر الرقابة الاداة المناسبة التي يمكن من خلالها معرفة درجة تطابق المعلومات المحاسبية ومصادقيتها.
- 4- الدور الفعال لنظام الرقابة في تقييم أداء البنوك والمؤسسات المالية من خلال الالتزام بالسياسات والقوانين.
- 5- التأكد من انجاز الأهداف المطلوبة والتنبؤ المبكر عن أي انحراف أو تلاعب وما قد يكون في العمل من قصور وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وفي الوقت المناسب.
- 6- توجد أهداف واضحة لتقسيم الرقابة الداخلية ثابتة ومتغيرة حسب طبيعة أعمال البنك وما يستجد عليها من متغيرات ويتم مراجعتها بصورة دورية.

التوصيات

من خلال ما سبق نوصي بما يأتي:

- 1- العمل على تطوير هيكل الرقابة الداخلية في المنشآت والمؤسسات خاصة البنوك من أجل الرقي بكفاءة تلك البنوك.
- 2- الالتزام بالاساليب والإجراءات التنظيمية والعمل على تحديثها باستمرار من أجل ضمان كفاءة وإداء نظام الرقابة الداخلية في البنوك.
- 3- تفعيل دور إدارة المراجعة الداخلية من أجل القيام بأعمالها بكفاءة عالية لضمان حماية أصول وموارد البنوك من الضياع وتحسين مستوى كفاءتها الإنتاجية.
- 4- إعادة نظر البنك بأنظمة وسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية وبشكل مستمر ودوري بهدف تطويرها وتحديثها.
- 5- اعتبار مدى التزام أي موظف بما يخصه من إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية أحد المعايير لتقييم مستوى أدائه الوظيفي.

المصادر

- [1] منظور، ابن (2010)، لسان العرب، ج2، دار المعارف، ط9.
- [2] عمارة، نوال (2009)، أبعاد الرقابة الداخلية وأهميتها في مصارف المشاركة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، مجلد 10 العدد 9.
- [3] مناور، عيد عياد (2010)، تقييم فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- [4] c.lionnel et v.Gerard ,Audit et controle intern:Aspects Financiers, Operation et Strategique, 04eme edition Dolloze, Paris 1992 p35.
- [5] القضاة، محمد رضوان (2016)، دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية الرقابة الداخلية على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق البورصة، رسالة ماجستير، جامعة جرش، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان، الأردن.
- [6] عياش، عبد الوهاب (2014)، دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي (دراسة ميدانية على شركات الاتصالات اليمنية)، مجلة جامعة الناصر، اليمن، العدد 4 التميمي، هادي (2004)، مدخل إل التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية.
- [7] محمد، ميعاد زياد (2022)، أثر التدقيق السحابي في تحسين أداء الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.
- [8] ماضي، محمد توفيق (2000)، إدارة وجدولة المشاريع، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- [9] ناصر، عبد الوهاب وشحاته، شحاته السيد (2003)، مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص80.
- [10] أزهر، علي عماد محمد (2020)، آلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفية (دراسة حالة البنك الكويتي المركزي)، مجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد 17، مجلد 25.
- [11] محمد، انجيلا (2016)، فعالية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية للمدة (2005-2015)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن، اليمن.
- [12] الصحن، عبد الفتاح محمد وسرايا، محمد السيد (2004)، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- [13] طاهر، محمد التهامي وصديقي، مسعود (2005)، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص89-92.

- [14] جمعة، أحمد حلمي (1998)، المدخل الأساسي لمراجعة وتدقيق الحسابات (إطار فكري معاصر – أساليب وإجراءات عملية)، مركز كحلون، عمان.
- [15] ميلي، سميرة (2020)، دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك، مجلة المحاسبة والتدقيق والمالية، المجلد 2، العدد 2، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
- [16] سعيد، عمر وآخرون (2003)، مبادئ الإدارة الحديثة، مكتبة دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى.
- [17] الراوي، خالد (2000)، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى.
- [18] توفيق، جميل أحمد (2000)، إدارة الأعمال، مدخل وظيفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 403-404.
- [19] بلال، محمد إسماعيل (2004)، مبادئ الإدارة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- [20] القريوتي، محمد قاسم (2001)، مبادئ الإدارة، النظريات والعمليات والوظائف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- [21] الطيب، محمد رفيق (2011)، مدخل للتفسير، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- [22] الصحن، محمد فريد (2000)، مبادئ الإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- [23] عبيد، يحي حسين و عبد الوهاب، إبراهيم طه (2011)، أصول المراجعة، مكتب الجلاء، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى.
- [24] السوافيري، فتحي رزق وآخرون (2002)، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص 19-21.
- [25] The KPMG Review (1999), Internal Control A practical Guide, P.14.
- [26] فضيلة، بوطورة (2007)، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي – بنك، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم الجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
- [27] المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) لجنة معايير الرقابة الداخلية (2004)، إرشادات بشأن معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي.
- [28] السوافيري، مرعي رزق وآخرون (2002)، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 19-21.
- [29] حجاج، أحمد حامد وسعيد، كمال الدين (1986)، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ العربية، السعودية.
- [30] حنفي، عبد الغفار وأبو قحف، عبد السلام (2015)، تنظيم وإدارة الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- [31] نور، أحمد وآخرون (1989)، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- [32] محمود، رأفت وآخرون (2011)، علم تدقيق الحسابات النظري، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- [33] الصحن، عبد الفتاح وآخرون (2006)، الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- [34] رامرسونهنكي، وليام توماس (1989)، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ، السعودية.
- [35] عبد الله، خالد (1998)، التدقيق والرقابة في البنوك، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 165.
- [36] أبو زيد، الدسوقي حامد (1994)، إدارة البنوك، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة.
- [37] الموسوي، ضياء مجيد (1993)، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر.
- [38] أبو ذياب، سليمان (1996)، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى.
- [39] حسن، راوية (2005)، إدارة الموارد البشرية، رؤية مستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- [40] بو عبدلي، أحلام وعبد الرزاق، خليل (2004)، تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة، ص 107.
- [41] الطمان، صبيح (2003)، صول التدقيق الحديث، جامعة المنصورة، مصر.
- [42] الضباني، ثناء علي (2002-2003)، الرقابة المحاسبية الداخلية في النظامين اليدوي والإلكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية.